

# انعدام القرار الإداري وأثره على المراكز القانونية

## (دراسة مقارنة الأردن - مصر - فرنسا)

إعداد

راشد علي عبد الهادي العرق المري

إشراف

الدكتور محمد حسين المجالي

جامعة الزيتونة الأردنية 2021

### المُلْخَّص

هدفت هذه الدراسة الى بيان مفهوم انعدام القرار الإداري، وبيان موقف كل من القضاء الأردني والمصري والفرنسي منه، كما هدفت التعرف الى الاثار القانونية الناتجة عن انعدام القرار الإداري، اضافة الى توضيح كيفية الطعن في القرار الإداري المنعدم، وذلك من خلال ثلاثة فصول، اشتمل كل فصل على ثلاثة مباحث. وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن نظراً لطبيعة الإشكالية المطروحة وتحقيقاً للأهداف المرجوة.

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها: أن فكرة الإنعدام للقانون الإداري تسللت من القانون المدني، كما أن مسألة تحديد معيار انعدام القرار الإداري أثارت جدلاً واسعاً في الفقه وقد تعددت هذه المعايير، كما بينت الدراسة توسيع القضاء الفرنسي في موضوع الإنعدام في بادئ الأمر، ومن ثم تضييقه باعتمادها بعض المعايير، وخلافاً للقضاء الإداري الفرنسي فقد توسع القضاء الإداري في مصر والأردن في تطبيق فكرة الإنعدام، وأضافت الدراسة أن القرار الإداري المنعدم ليس له وجود قانوني ، ولا يتمتع بالصفة الإدارية وهو من قبيل الاعتداء المادي إذا قامت الإدارة بتنفيذها، لذلك لا يصلاح أساساً لترتيب أي حق عليه سواء للأفراد أو الإدار، ويحق للأفراد مقاومته والامتناع عن تنفيذه، أما بالنسبة للاختصاص القضائي بالقرار المنعدم،

فإن المحاكم الإدارية هي المختصة بفحص مشروعية القرار الإداري وتقرير انعدامه، من آثار القرار المنعدم، أنه يرتب مسؤولية الموظف الشخصية في جميع الحالات، إلا أن الإدارة لا تتحرر مطلقاً من تلك المسؤولية، كما أن القرار المنعدم لا يرد عليه التصحيح، وفي حالة طلب وقف التنفيذ؛ فإن القضاء يوقف القرار المنعدم دون حاجة للنظر في شرط الاستعجال.

وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة عدم التوسيع في حالات الانعدام، لأن الانعدام عليه نتائج خطيرة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استقرار المراكز القانونية وانعدام الثقة بين الأفراد والإدارة، كما تدعى الدراسة الاهتمام بدراسات القضاء الإداري بالمملكة الأردنية الهاشمية نظراً لحداثة العهد الجديد بالقضاء الإداري في صورته المستقلة.

**الكلمات المفتاحية:** القرار الإداري، انعدام القرار الإداري، الآثار القانونية، المراكز القانونية، الطعن.